الأمم المتحدة

A/C.2/69/L.25

الجمعية العامة

Distr.: Limited
24 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢١ من جدول الأعمال
العولمة والترابط

النمسا: مشروع قرار

تشجيع كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[(١)] والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[(٢)] والمناسبة الخاصة التي نظمت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[(٣)]، وقراري الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والإعلانين الوزاريين الصادرين عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٣) القرار ٦/٦٨.

14-63313 (A) 281014 281014

الرجاء إعادة استعمال الورق

والاجتماعي لعام ٢٠١٤ وعن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية المجلس[٤]،

وإذ تقر بالعمليات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومنها على وجه الخصوص الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وتتطلع إلى إدراج مقترحاتها، ولا سيما تلك المتعلقة فعالية المؤسسات وخضوعها للمساءلة، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حسب الاقتضاء،

وإذ تشدد على ضرورة تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها،

وإذ تشدد أيضا على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية تضطلع بدور رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد الحاجة إلى بناء القدرات باعتباره أداة لتعزيز التنمية، وإذ ترحب بتعاون المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مع الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تؤكد أيضا الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وفي الوقت نفسه وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

١ - تسلم بأن المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لا يمكنها أن تؤدي مهامها بموضوعية وفعالية إلا إذا كانت مستقلة عن الجهة الخاضعة للمراجعة وتمتعت بالحماية من النفوذ الخارجي؛

٢ - تسلم أيضا بالدور المهم الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، وهو ما يفضي إلى تحقيق الأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - تحيط علما مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في التشجيع على زيادة الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية وتحقيق الكفاءة والفعالية في تحصيل الموارد العامة واستخدامها لصالح المواطنين؛

---

(٤) E/HLS/2014/1.

٤ - تحيط علما أيضا مع التقدير بإعلان ليما بشأن المبادئ التوجيهية الناظمة لقواعد مراجعة الحسابات لعام ١٩٧٧[٥] وإعلان مكسيكو بشأن استقلال المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٧[٦]، وتشجع الدول الأعضاء على أن تطبق المبادئ المبينة في هذين الإعلانين بما يتسق مع هياكلها المؤسسية الوطنية؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية على مواصلة وتكثيف تعاونها، في مجالات من بينها بناء القدرات، مع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من أجل تشجيع الإدارة الرشيدة بضمان الكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

٦ - تعترف بالدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إنفاذ المساءلة الحكومية عن استخدام الموارد وبأداء هذه المؤسسات في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية؛

٧ - ترحب بالاهتمام الكبير الذي تبديه المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومشاركتها النشطة في تشكيل الجوانب المتصلة بالتنفيذ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٨ - تدعو الدول الأعضاء، من أجل تعزيز كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها، إلى إيلاء الاعتبار الواجب للاستقلالية وبناء القدرات في ما يتعلق بالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وتحسين النظم العامة لمراجعة الحسابات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

---

(٥) اعتمده المؤتمر التاسع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ليما، ١٧-٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧.

(٦) اعتمده المؤتمر التاسع عشر للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مكسيكو، ٥-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.